

## المذكرة القانونية حول ضعف البرلمان المغربي وعدم أهليته في إنتاج القوانين ونقص تأهيل البرلمانيين

### مقدمة:

تعتبر المؤسسة البرلمانية من أبرز مكونات النظام الديمقراطي في أي دولة، حيث تمثل حلقة وصل بين الشعب والحكومة. إلا أن البرلمان المغربي، ورغم ما يتضمنه الدستور من ضمانات تتعلق بتفعيل دوره التشريعي، يواجه العديد من التحديات التي تؤثر على قدرته على إنتاج القوانين بشكل فعال، وفي مواكبة التطورات التشريعية اللازمة.

وعلى الرغم من أن البرلمان يتولى مهمة صياغة القوانين ومراقبة الحكومة، إلا أن العديد من المعوقات تؤثر في جودة التشريع المغربي، في مقدمتها ضعف أداء البرلمانيين وعدم تأهيلهم بما يتناسب مع حجم المسؤولية المناطة بهم.

### الفصل الأول: الواقع التشريعي للبرلمان المغربي

1. **البرلمان في النظام الدستوري المغربي:** يشكل البرلمان المغربي أحد أهم الهيئات الدستورية، حيث يتكون من مجلسين: مجلس النواب ومجلس المستشارين. وقد حدد الدستور المغربي لسنة 2011 اختصاصات البرلمان في إصدار القوانين، مراقبة الحكومة، والمصادقة على الاتفاقيات الدولية.
2. **ضعف الأداء التشريعي:** بالرغم من كون البرلمان المغربي مؤسسة تشريعية، فإن أداءه في بعض الأحيان يتسم بالضعف والتفاس. تفتقر الكثير من القوانين إلى دراسة معمقة ويغلب عليها الطابع السياسي أكثر من الفني أو القانوني. في كثير من الحالات، يتم تمرير القوانين بسرعة دون إشراك كافة الأطراف المعنية أو منح الوقت الكافي للنقاشات والمراجعات.
3. **عدم فعالية الرقابة البرلمانية:** أحد أبرز جوانب الضعف في البرلمان هو عدم قدرته على مراقبة الحكومة بشكل فعال. فغالبًا ما يتم التغاضي عن تقديم تقارير دورية أو استدعاء الوزراء لمساءلتهم حول سياساتهم وقراراتهم.

### الفصل الثاني: ضعف كفاءة البرلمانيين

1. **غياب التكوين القانوني والسياسي:** يعاني العديد من البرلمانيين من نقص حاد في المعرفة القانونية والسياسية، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على أدائهم التشريعي. فالكثير من البرلمانيين يفتقرون إلى الخبرة اللازمة في مجال التشريع ولا يتمتعون بالكفاءة المطلوبة لصياغة قوانين متكاملة.
2. **تأثير ضعف التأهيل على التشريع:** يفتقر البرلمانيون إلى برامج تدريبية وتأهيلية مستمرة في مجال التشريع، ما يؤدي إلى اعتمادهم على آراء حكومية دون أن يكون لهم القدرة على تقييم تلك المشاريع بشكل موضوعي. كما أن غياب التكوين في مجالات مثل الاقتصاد، حقوق الإنسان، والقانون الدولي يحد من قدرتهم على مناقشة القوانين المعقدة.
3. **نتائج ضعف البرلمانيين على الحياة السياسية:** يؤدي نقص الكفاءة لدى البرلمانيين إلى تقليص جودة النقاشات البرلمانية، وبالتالي ضعف مستوى القوانين التي يتم إقرارها. علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تراجع الثقة في المؤسسات السياسية بشكل عام، مما يؤثر سلبًا على الاستقرار الديمقراطي.

### الفصل الثالث: ضرورة التكوين المستمر للبرلمانيين

1. **أهمية التكوين البرلماني المستمر:** إن توفير برامج تكوينية منتظمة للبرلمانيين في مختلف المجالات السياسية، القانونية، والاقتصادية أصبح أمرًا حتميًا. فالتشريع الجيد يتطلب فهما عميقًا للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى معرفة دقيقة بتقنيات التشريع.
2. **نموذج التدريب البرلماني الدولي:** هناك العديد من النماذج العالمية التي يمكن الاقتداء بها في مجال تكوين البرلمانيين، مثل الأكاديميات البرلمانية في الدول الأوروبية أو مراكز التدريب المتخصصة في الولايات المتحدة الأمريكية. هذه النماذج تتيح للبرلمانيين فرصة للالتحاق بدورات تدريبية تأهيلية تساعدهم على الإلمام بكافة جوانب العمل التشريعي.

### 3. مقترحات لتفعيل التدريب البرلماني في المغرب:

- إنشاء أكاديميات برلمانية متخصصة في مجالات التشريع، الحكامة، والاقتصاد.
- إلزامية البرامج التكوينية للبرلمانيين الجدد، بالإضافة إلى تقديم ورش عمل ودورات تدريبية دورية.
- التعاون مع الجامعات والمراكز البحثية لتوفير محتوى أكاديمي متجدد يتماشى مع التطورات التشريعية.

## الفصل الرابع: التوصيات

### 1. إصلاحات في العملية التشريعية:

- إنشاء لجنة خاصة داخل البرلمان لمراجعة التشريعات الحالية وتطويرها بما يتلاءم مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية.
- تقوية دور اللجان البرلمانية المتخصصة في دراسة مشاريع القوانين وضمان تفعيل الرقابة التشريعية بشكل دوري.

### 2. إصلاحات في اختيار البرلمانيين:

- مراجعة نظام اختيار البرلمانيين لضمان انتخاب أفراد ذوي كفاءة وخبرة في المجال التشريعي.
- تنظيم برامج توعية للمواطنين حول أهمية اختيار مرشحين ذوي كفاءات عالية.

### 3. التكوين المستمر للبرلمانيين:

- إقرار برامج تكوينية إلزامية للبرلمانيين في بداية ولايتهم، مع تخصيص برامج تدريبية مستمرة طوال فترة ولايتهم.
- ضرورة إشراك البرلمانيين في ورشات حول السياسة العامة، الاقتصاد، والقانون الدولي، وغيرها من المواضيع ذات الصلة.

## خاتمة:

إن إصلاح البرلمان المغربي يتطلب رؤية استراتيجية تشمل تطوير قدرات البرلمانيين وتعزيز الشفافية والمساءلة في العملية التشريعية. إن تحسين التكوين البرلماني وتفعيل الرقابة على عمل البرلمان سيشكلان خطوة هامة نحو تقوية الديمقراطية في المغرب وضمان حقوق المواطنين في التشريع والمراقبة.

عن اللجنة القانونية

حزب نستطيع (قيد التأسيس).